مخبر السياسات العامة والتحديات التنموية والأمنية في المغرب العربي

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

مخبر البحث في السياسات العامة والتحديات التنموية والأمنية في بلدان المغرب العربي

فرق البحث:

تأثير التغيرات الاجتماعية والثقافية على الحياة السياسية في المنطقة المغاربية

تأثير التحديات الأمنية على رسم السياسات العامة في المنطقة المغاربية

تحليل السياسات العامة في المنطقة المغاربية

السياسة العامة للأمن الغذائي في الجزائر

بالتعاون مع الاتحاد الجزائري لترقية السياحة وحماية البيئة

تقرير الملتقى الوطني حول:

الأمن السياحي كأساس استراتيجي لتحقيق التنمية السياحية المستدامة بالمنطقة العربية

يوم 11 نوفمبر 2025

حظوري عن طريق تقنية التجاظر المرئي عن بعد Google meet

الهيئة المشرفة على الملتقى الوطني

الرئيس الشرفي للملتقى: مدير المدرسة د/ زكرياء وهبي

المشرف العام على الملتقى: مديرة المخبر أ.د/ ابتسام أوعشرين

السيد: رئيس الاتحاد الجزائري لترقية السياحة وحماية البيئة / يوسف شيحة

رئيس الملتقى: د/ شهيناز صبيحي

رئيس اللجنة العلمية: د/ حليمة موساوي

رئيس اللجنة التنظيمية: د/ عادل جارش، د/ كريمة مكاحلية

مخبر البحث في السياسات العامة والتحديات التنموية والأمنية في بلدان المغرب العربي

نظم مخبر البحث في السياسات العامة والتحديات التنموية والأمنية في بلدان المغرب العربي بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، فرقة البحث تأثير التغيرات الاجتماعية والثقافية على الحياة السياسية في المنطقة المغاربية، وفرقة البحث تأثير التحديات الأمنية على رسم السياسات العامة في المنطقة المغاربية، وفرقة البحث تحليل السياسات العامة في المنطقة المغاربية، وفرقة البحث السياسة العامة للأمن الغذائي في الجزائر وبالشراكة مع الاتحاد الجزائري لترقية السياحة وحماية البيئة ملتقى وطني موسوم بـــ: الأمن السياحي كأساس استراتيجي لتحقيق التنمية السياحية المستدامة بالمنطقة العربية بتاريخ : 11 نوفمبر 2025 .

تم افتتاح الجلسة الافتتاحية بآيات من الذكر الحكيم، تلاها الاستماع للنشيد الوطني، ثم قام السيد المدير المساعد المكلف بالبحث العلمي والدكتوراه والتطوير التكنولوجي والابتكار وترقية المقاولاتية الدكتور ناصر عامر بإلقاء كلمة افتتاحية رحب فيها بالحضور الكريم من أساتذة وباحثين وطلبة، كما ثمن فيها نشاط المخبر المتواصل في تناول ومناقشة قضايا مهمة وآنية من شأنها تقديم إضافات علمية يستفيد منها الأكاديميون وصناع القرار. وتلى كلمة السيد المدير المساعد كلمة مديرة المخبر الأستاذة الدكتورة ابتسام أوعشرين التي أكّدت على مدى أهمية المواضيع التي تم اقتراحها، وقبولها من طرف المتدخلين، ومواكبتها للتطورات الحاصلة على أرض الواقع خصوصا مع تزايد النفوذ الصيني في كل من إفريقيا والجزائر.

كما قدمت رئيسة الملتقى الوطني الدكتورة شهيناز صبيحي كلمتها مؤكّدة على مدى أهمية مثل هذه الفعاليات في خدمة مصالح الدولة من عدة جوانب، ومدى مساهمتها في تقديم عدة مخرجات من شأنها إفادة صناع القرار، وأشارت إلى رصانة العديد من المداخلات في عدة حيثيات تسهم في إثراء النقاش، وتعميق الرؤى حول الموضوع، وجدّدت كذلك شكرها لجميع المشاركين والمستمعين، وأعلنت رسميا عن افتتاح هذا الملتقى.

افتُتح الجلسة الأولى الموسومة بـــ: الأمن السياحي في ظل التحول الرقمي والتقنيات الذكية لتحقيق التنمية المستدامة الدكتور زيام عبد النور متحدثا عن أهمية الأمن السياحي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية السياحية المستدامة في المنطقة العربية، مع إبراز دور حماية التراثين المادي وغير المادي في صون الهوية الوطنية وتعزيز الانتماء المهني والثقافي، كما شدد على ضرورة إشراك مختلف الفاعلين في جهود الحفاظ على الممتلكات الثقافية والسياحية من كل أشكال التهديد أو السرقة، باعتبارها أحد مقومات التنمية المستدامة. ثم أشار إلى الترابط القائم بين صناعة السياحة العامة وتطور مفهوم الأمن السياحي بوصفه عاملًا أساسيًا في تحقيق الرفاه الاقتصادي وضمان كرامة المواطن. وجرى التطرق إلى

التحولات العالمية المرتبطة بـ الرقمنة والذكاء الاصطناعي، وما تتيحه من إمكانات جديدة في إدارة الأمن والتنمية السياحية.

ولقد طُرحَت العديد من الأفكار في الجلسة الأولى يمكن شملها في النقاط التالية:

- وجود علاقة جدلية بين الأمن والتنمية السياحية، فالسياحة عنصر استراتيجي يعكس استقرار الدولة وأحد أهم المؤشرات التي تعكس مستوى الأمن الوطني وانفتاحها الدولي، والأزمات الأمنية تؤثر مباشرة في القطاع السياحي، في المقابل المبالغة في الخطاب الأمني تضر بصورة الدولة. وبالتالي تحقيق الأمن السياحي يتطلب سياسات تنموية شاملة.
- ارتباط الأمن السياحي بأهداف التنمية المستدامة، فالأمن أساس لجذب الاستثمارات وتحسين السمعة والدعوة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة لان التحول الرقمي والتعاون العربي في المجال السياحي سيعمل على تنمية القطاع السياحي في المنطقة العربية
- عرض نموذج رقمي متكامل لتعزيز لأمن السياحي بتوظيف الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة والروبوتات في المراقبة. فالذكاء الاصطناعي أصبح أداة محورية في إدارة الأمن السياحي وتجربة كل من الصين والسعودية في الرقابة الذكية يؤكد ذلك، لكن مع ضرورة الدعوة لتوازن بين الأمن والحرية الرقمية، ومحاولة الجزائر اللحاق بركب تلك الدول من خلال بدأ مشروعًا وطنيًا للرقمنة سنة 2023.
- ضرورة تحديث صورة الجزائر كوجهة رقمية حديثة من خلال التركيز على الذكاء الاصطناعي لتحسين الخدمات السياحية وإعادة هندسة الاليات الإدارية والاجرائية وفق التحول الرقمي، وإبراز مبادرات وطنية كمدرسة الذكاء الاصطناعي ومركز البيانات، ولمواجهة تحديات أمن المعلومات لابد من الاستثمار في الذكاء الاصطناعي كرافعة لتنافسية السياحة الجزائرية.
-

بالنسبة للجلسة الثانية المعنونة بـــ: التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة، والتي ترأستها الدكتورة ليندة خنيش التي رحّبت بالأساتذة والباحثين المشاركين، وبعدها افتتحت المجال للاساتذة المتدخلين لالقاء مداخلتهم، ولقد تضمنت الجلسة مجموعة من الأفكار على النحو الآتي:

- طرح إشكالية العلاقة النظرية بين الأمن السياحي والتنمية السياحية المستدامة، بقراءة تاريخية لمسار تطور الأمن السياحي والتنمية السياحية عبر المراحل المختلفة، مع إبراز انعكاسات الأمن السياحي على تحقيق التنمية السياحية المستدامة
- تناول مدى تأثير الأمن السياحي على التنمية السياحية المستدامة، مع عرض للضوابط القانونية المنظمة للأمن السياحي في الجزائر.

مخبر البحث في السياسات العامة والتحديات التنموية والأمنية في بلدان المغرب العربي

- ابراز أهمية التخطيط الاستراتيجي للأمن السياحي على التنمية المستدامة، مع عرض معيقات التخطيط الاستراتيجي واقتراح حلول للنهوض به.
- كما تم كذلك الحديث عن دور التخطيط الاستراتيجي في دعم وتحقيق التنمية السياحية المستدامة باعتباره أداة محورية لدعم واستدامة التنمية السياحية.

وفيما يتعلق بالجلسة الثالثة المعنونة بـ: الامن السياحي كركيزة للتنمية، افتتحها الدكتورة نسيمة عموري من خلال الإشارة الى أهمية دمج الأمن السياحي في السياسات العمومية للتنمية المستدامة مع ضرورة إدراج البعد الاجتماعي والنفسي في التخطيط السياحي الوطني كعنصر أساسي للأمن السياحي، كما رحب بالأساتذة المشاركين من مختلف المؤسسات الجامعية، وتضمنت الجلسة العديد من الأفكار المهمة على النحو الآتي:

- تحديد مفهوم الأمن السياحي وتطوره ومعاييره وأبعاده مع تبيان العلاقة الموجودة بين الأمن والسياسات العمومية للسياحة في الجزائر وأبرز القوانين المنظمة للسياحة المستدامة كقانون 01-03، و03- 03 وغيرها، وجهود الدولة في تطوير المناطق السياحية وتعزيز الأمن المحلي وأهم تحديات التي تواجه القطاع السياحي بالجزائر كضعف البنية التحتية وغياب التسويق الفعال. أوصى برفع معايير الأمن السياحي وحماية التراث الوطني.
- تناول المنهج النظري التحليلي لدراسة الأمن السياحي ضمن نظريات العلاقات الدولية من خلال استعرض المدارس النظرية، والتوصل الى وجود ترابط الأمن والسياحة والتنمية.
- تقديم مقاربة شاملة للأمن والتنمية السياحية والمستدامة بتوضيح أبعاد الأمن السياحي (اقتصادي، سياسي، اجتماعي) ، وربطه بالأمن الإنساني، مع ضرورة التأكيد على أن الاستثمار في الإنسان هو أساس الوجهة السياحية الآمنة.
- التطرق الى الأمن السياحي من منظور يتجاوز البعد التقليدي من خلال ربط الأمن بالاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، مع التأكيد أن التكامل بين الأمن والتنمية السياحية أساس التنمية المستدامة.
- ربط الأمن النفسي للسائح بصورة الوجهة السياحية مع تأكيد أن الشعور بالأمان أساس قرار السفر، والدعوة الى إنشاء شرطة سياحية متخصصة وتدريب الكوادر، وعرض مفهوم "السياحة البطيئة" كخيار استراتيجي لجذب السياح، مع التوصية بالتركيز على الإنسان أولاً وبناء الثقة مع السائح.
- تناول خصوصية المنطقة العربية وتنوعها الثقافي، والتركيز على الوعي الأمني والمواطنة والتراث كعناصر للأمن السياحي، مع تبيان أن الثقافة الاجتماعية محرك أساسي للسياحة والأمن، فالأمن السياحي لا يتحقق فقط بالمؤسسات بل بالثقافة المجتمعية.

- واقع السياحة الجزائرية بعد استعادة الاستقرار الأمني وابراز دور الأمن في جذب السياح والاستثمارات، وربط التنمية المستدامة بخلق فرص عمل وحماية الموارد.، مع الدعوة إلى نموذج جزائري يجمع الأمن، الاستدامة، الرقمنة، والمجتمع المحلي، مع التشديد على العدالة في توزيع النشاط السياحي وطنياً.

أما الجلسة الرابعة الموسومة بـ: الحوكمة والاطر القانونية للأمن السياحي: التي ترأّسها الدكتور هيشام داود الغنجة، تم من خلالها مناقشة النقاط التالية:

- شكلت جائحة كوفيد-19 نقطة تحوّل نحو السياحة الداخلية.
- توسيع مفهوم الأمن ليشمل الأمن السياحي والبيئي في بلدان الدول العربية باعتبار أنه قطاع استراتيجي واقتصادي مهم في دول مثل تونس، مصر، سوريا... الخ، لكن بسبب الأزمات السياسية والأمنية تراجع الإقبال السياحي في بعض الدول العربية، نظرًا لأن ذهنية السائح ترتبط بتجنّب الوجهات التي تشهد أزمات أو تهديدات إرهابية. لذا لابد من تفعيل القوانين الخاصة بالأمن السياحي، إلى جانب تنظيم حملات توعوية وتشجيع السياحة الداخلية والجوارية لدعم الاستقرار والتنمية.
- انعكاسات اللجوء على فعالية الأداء الحكومي في القطاع السياحي، حيث أثرت سلبًا على استقرار الدول المضيفة والقطاع السياحي من خلال ضغط على البنى التحتية السياحية وارتفاع الأسعار، لكن بالمقابل كان لها تأثير إيجابي في بعض الدول العربية كنقل بعض اللاجئين السوريين خبراتهم السياحية إلى الدول المستقبل. لذاعلى الدول العربية تعزيز التعاون العربي في المجال السياحي عبر المنظمات الإقليمية مثل المنظمة العربية للسياحة والاتحاد العربي للسياحة، من أجل مواجهة تحديات اللجوء وتنمية القطاع السياحي .
- تعزيز التنمية السياحية عبر الملكية الفكرية والتركيز على الابتكار والتجديد كوسيلة لرفع تنافسية القطاع السياحي بحماية الملكية الفكرية للعلامات التجارية والخدمات السياحية، مثل العلامات التجارية للفنادق، ونظم الحجوزات الإلكترونية، والاستفادة من الاتفاقيات الدولية الخاصة بالملكية الفكرية مثل تلك التي تشرف عليها المنظمة العالمية للملكية الفكرية في سويسرا.
- التهديد المزدوج للارهاب والجريمة المنظمة للأمن السياحي، فقد أدى الاعتماد على التكنولوجيا لاختراق الأنظمة والمساس بالأمن السياحي، ويؤدي تزايد هذه الظواهر الى تراجع الإحساس بالأمان ما أدى الى انخفاض عدد السياح والاستثمارات وتشويه صورة الوجهات سياحية. لذا لابد على صانع القرار اعتماد مقاربة امنية متكاملة لحماية القطاع السياحي.

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
مخبر البحث في السياسات العامة و التحديات التنموية و الأمنية في بلدان المغرب العربي

- عرض شامل للتشريعات السياسية وأدوار المؤسسات الحكومية في الجزائر، مع التركيز على أهمية إصلاح المؤسسات الفندقية وتحسين جودة الخدمات، والتأكيد على أن القوانين وحدها غير كافية دون تفعيل ومشاركة المجتمع المدني لضمان استدامة القطاع.

أما الجلسة الخامسة الموسومة بـ: الاعلام، الذكاء الاصطناعي والرقمنة في خدمة الأمن السياحي، ترأستها الدكتورة حليمة موساوي، التي رحبت بالأساتذة المشاركين، ثم أوضحت أهمية الاعلام والذكاء الاصطناعي في الامن السياحي، وتضمنت الجلسة العديد من الأفكار المهمة نذكرها على النحو الآتي:

- دور الإعلام في تحقيق الأمن السياحي وأهميته في نقل الصورة الذهنية للسائح عن الوجهات السياحية من خلال البرامج والاعلانات والمنصات الرقمية التي تأثر على السلوك السياحي وفق المقاربة الديناميكية، لذا لا بد من تعزيز دور الإعلام في دعم السياحة، تطوير استراتيجية اتصال مشتركة بين المؤسسات، دعم التكامل بين الأمن والسياحة والإعلام، توجيه الرأي العام والابتعاد عن التضليل وتشويه الصورة السياحية.
- توضيح كيف ساهم الذكاء الاصطناعي في تعزيز الأمن السياحي بمكة المكرمة وبالأخص في تنظيم الحشود وتقليل المشاكل وهو ما أدى ألى تحسين تجربة الحج، من خلال المقارنة بين حج 2024 الذي استخدم فيه بطاقات إلكترونية – أساور صحية – GPS – طائرات مسيّرة للرقابة، مقارنة بحج 2025 الذي تم الاعتماد فيه على الروبوتات متعددة اللغات، توزيع ماء زمزم، بوابات إلكترونية، حساسات رقمية.
- تعزيز التحول الرقمي لقطاع السياحة لكنه وبالمقابل زاد كذلك من تعرض المؤسسات السياحية للهجمات السيبرانية مثل الاختراق وسرقة البيانات والاحتيال الالكتروني، وحدوثها يؤدي إلى المساس بسمعة المؤسسات السياحية ومنه التاثير على الوجهات السياحية العربية، لذا لا بد من تعزيز الامن السيبراني في القطاع السياحي شرط أساسي لتحقيق التنمية السياحية المستدامة، وهو ما تم التأكيد عليه في القوانين الدولية مثل GDPR الأوروبية، واتفاقية بودابست للجرائم الالكترونية، إضافة الى التشريعات الجزائرية (18-07 لحماية البيانات، و 23-04 للأمن السيبراني، 18-05 للتجارة الالكترونية)، حيث تلزم هذه القوانين المؤسسات السياحية بتأمين أنظمتها وحماية معلومات المستخدمين.
- ضرورة إدماج الأمن البيئي والسياحي ضمن خطط الأمن القومي بوضع نظام رقابي صارم لردع التلوث في المناطق السياحية، وفرض غرامات على المنشآت الملوثة، تشجيع الاستثمار في الطاقات النظيفة داخل الفنادق، تطبيق نظم إدارة بيئية حديثة للحد من الانبعاثات، وإدماج مفاهيم الاستدامة البيئية في مناهج كليات السياحة والفندقة.

- تمثل الحوكمة الأمنية للمناطق السياحية إطارًا تشاركيًا يهدف إلى إدارة المخاطر وحماية السياح والمواقع السياحية وفق مبادئ الشفافية والتنسيق والاستباقية.
- يساهم تعزيز الأمن السياحي في رفع مستوى الثقة لدى السياح والمستثمرين مما يجعل الوجهة أكثر جاذبية واستقرارًا. كما أن تطبيق آليات الحوكمة الأمنية مثل الشرطة السياحية والتكنولوجيا الذكية وإدارة الأزمات يحدّ من المخاطر ويشجع على ضخ الاستثمارات. وتبرز التجارب الدولية نجاح هذا النموذج في خلق بيئة سياحية آمنة ومنافسة. وفي الجزائر يشكل تبني الحوكمة الأمنية خطوة استراتيجية لدعم الاستثمار السياحي وتحقيق تنمية مستدامة.
- التحديات الأمنية تلعب دور مهم في الامن السياحي، فالأزمة الأمنية التي واجهتها الجزائر أثناء العشرية السوداء ساهمت في اهمال القطاع لفترة زمنية طويلة ما أدى الى تدهور مستوى الخدمات السياحية، بالإضافة الى تشويه صورة الجزائر كوجهة سياحية، كما تم التطرق الى أهم النقاط التي يجب ان تركز عليها الجزائر لتنمية القطاع السياحي واستدامته بداية بتطوير البنية التحتية، وضرورة توفير اليد العاملة، مرورا بضرورة اشراك القطاع الخاص في المشاريع الاستثمارية السياحية.

أما الجلسة السادسة الموسومة بـ: الفاعلون والشركاء في تحقيق الأمن السياحي المستدام، برئاسة الدكتورة زهرة بلحاج، التي أكدت على أهمية الأمن السياحي كركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، وعلى ضرورة توحيد الجهود بين مختلف الفاعلين لترقية القطاع السياحي وجعله أكثر أمانًا واستدامة، ويمكن إدراج أهم ما تم التطرق اليه في هذه الجلسة في النقاط التالية:

- توضيح دور المجتمع المدني والشركات الناشئة في تعزيز الأمن السياحي في الجزائر بضمان ممارسة السياحة في بيئة آمنة وذلك بالشراكة بين الدولة والمجتمع المدني من خلال التعبئة، قرار، مشاريع، توعية، ترويج، وتشجيع الشركات الناشئة لابتكار منتجات سياحية ذكية ومستدامة.
- كما تم في هذه الجلسة الحديث عن الشرطة السياحية كجهاز متخصص لحماية السياح والمنشآت مع اقتراح توسيع صلاحياتها، تحسين ظروف عملها لدعم التنمية السياحية المستدامة.
- تبيان أن التخطيط الاستراتيجي يعتبر بمثابة إدارة طويلة المدى لتحقيق التنمية المستدامة، فالمخطط التوجيهي 2030 الذي تعتمده الجزائر حاليا يعمل على لتحسين صورتها وتطوير العرض السياحي.

البحث في السياسات العامة والتحديات التنموية والأمنية في بلدان المغرب العربي

- التعرف على أثر أنظمة التنبؤ وتحليل البيانات السلوكية التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي لتوقع السلوكيات المشبوهة التي تساهم في إدارة المخاطر وتحسين سلامة السياح، لذا على دول المنطقة العربية إنشاء مراكز تحكم ذكية، الاستثمار في الذكاء الاصطناعي، حملات توعية متخصصة.
- التطرق لمنظومة إجراءات قانونية لحماية السياحة من التهديدات الداخلية والخارجية من خلال القوانين الوطنية واتفاقيات أممية وعربية وخليجية، قانون حماية البيانات، مع التأكيد على أهمية الشراكات الاستراتيجية بين الدول (على غرار رؤية السعودية والإمارات). مع تسليط الضوء على التحديات التي تواجه السياحة العربية كالإرهاب، ضعف البنية التحتية، غياب التعاون، التوترات السياسية، العوائق القانونية وغيرها، لذا وجب على دول المنطقة العربية إقامة تعاون إقليمي، تحديث التشريعات، تطوير الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني، مراقبة المواقع السياحية، برامج توعوية واستراتيجيات مرنة.
- يعتبر التراث الثقافي (مادي، لامادي، طبيعي) ركيزة للهوية السياحية، وقد اعتمدت الجزائر مؤخرا 70 مشروعا سياحيا ثقافيا ليصل العدد الى حوالي 2600 مشروع سياحي قيد الإنجاز.

وفي ختام الملتقى تمّت قراءة التوصيات من قبل رئيسة اللجنة العلمية الدكتورة حليمة موساوي وتمثلت فيما يلي:

- تدعيم الأطر القانونية والتنظيمية الخاصة بالأمن السياحي بما يضمن حماية السياح والمنشآت السياحية، ومواكبة التشريعات الدولية للتطورات الأمنية والتكنولوجية.
- استحداث وحدات مختصة بالأمن السياحي ضمن أجهزة الأمن والمؤسسات السياحية، تُعنى بالتخطيط والتنسيق في حالات الطوارئ وإدارة المخاطر السياحية.
- تعزيز التنسيق بين الوزارات المعنية (السياحة، الداخلية، الثقافة، النقل، البيئة) لضمان مقاربة تكاملية وشاملة في تسيير الشأن السياحي الآمن.
- تأمين المنظومات الرقمية الخاصة بالمؤسسات السياحية لحماية بيانات السياح والمستثمرين من التهديدات السيبرانية، وإطلاق تطبيقات رقمية عربية مشتركة لتبادل المعلومات بين الدول العربية حول المخاطر الأمنية التي قد تمس النشاط السياحي.
- تنظيم ورشات ودورات تدريبية لتعزيز قدرات الموارد البشرية على إدارة الأزمات السياحية والتعامل مع السياح بطرق مهنية وآمنة.

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
مخبر البحث في السياسات العامة والتحديات التنموية والأمنية في بلدان المغرب العربي

- **إدماج البعد الأمني في التخطيط السياحي كعنصر أساسي من عناصر التنمية المستدامة، وتشجيع الاستثمار في البنية التحتية السياحية الآمنة من خلال تحفيز القطاع الخاص وتبني معايير الأمن في التصاميم والمشاريع السياحية.**
- **تفعيل دور الإعلام السياحي في نشر ثقافة الأمن السياحي والتعريف بالإجراءات الوقائية في المنشآت السياحية، وتعزيز التعاون العربي في مجال تبادل الخبرات والتجارب الناجحة في تحقيق الأمن السياحي المستدام.**
- **إشراك المجتمع المحلي في جهود حفظ الأمن السياحي باعتباره شريكًا أساسيًا في التنمية السياحية المستدامة.**
- **إطلاق مرصد وطني وعربي للأمن السياحي لمتابعة مؤشرات الأمن في المقاصد السياحية وقياس أثرها على التنمية المستدامة، وتشجيع المبادرات الأكاديمية والمخبرية الرامية إلى دمج مفهوم الأمن السياحي في السياسات العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.**

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
مخبر البحث في السياسات العامة و التحديات التنموية و الأمنية في بلدان المغرب العربي